العلاقات المسيحية الإسلامية من زمن الاصلاحات إلى المقاربات الجندرية والخضراء: محاولة لتأسيس براديغم حضاري للتعايش

د. محمد البشير رازقي

سعينا في هذا البحث إلى تفهّم تشكّل لحظات الأزمة في العلاقات المسيحيّة/الاسلاميّة من القرن ١٩ إلى اليوم، مع محاولة فهم لبّ رحى هذه الأزمات ومحرّكاتها الأساسيّة، والهدف من هذا العمل هو المساهمة البسيطة في بناء براديغم للتعايش بين المسلمين والمسيحيّين. وقد طرحنا فرضيّة أساسيّة في هذا المقال وهي قدرة فكر الخضر والفكر الجندري على توفير سياق فكري ونقدي مناسب لهذا التعايش.

زمن الإصلاحات والمرحلة الثانية للرأسماليّة

مرّت الرأسماليّة بأربع مراحل أساسيّة. سُمّيت الفترة الأولى بالمرحلة الحمائيّة وفيها تحتاج الدولة إلى بيع أكثر ما يمكن من المنتوجات وتجنّب عمليّات الشراء حماية لخروج الذهب والفضّة. استنفذت هذه الاستراتيجيّة منافعها مع بداية القرن ١٩، فقد تعدّدت الدول الرأسماليّة وبالتالي تقلّص هامش الرّبح وبرزت الحاجة إلى ثلاثيّة: منابع المواد الأوليّة/الدول المصنّعة/بلدان الاستهلاك. وهنا فرضت فكرة الاستعمار نفسها. تُجلب المواد الأوليّة من المستعمرات، تُصنّع في دول المركز ثمّ يُعاد تسويقها للدّول المُستَعمرة. وليس من الصدفة أن تُستعمر الجزائر سنة ١٨٣٠ أي مع استنفاذ المرحلة الأولى من الرأسماليّة منافعها وبروز المرحلة الثانية وهي لحظة نشأة فكرة السّوق المفتوحة.

استلزمت هذه المرحلة الاستحواذ على ثروات شعوب عديدة خارج أوروبا، وبالتالي منافسة أوروبيّة على اقتسام المستعمرات. شهد الشرق خلال ستينات القرن ١٩ تنافسا فرنسا انجليزيّا عثمانيّا رهيبا. فقد تشابكت في هذا المكان سياسات الإصلاح العثماني، والبرامج الاستعمارية الأوروبية والأنشطة التبشيرية والصراعات الدبلوماسية القنصليّة، إلى جانب الاسهام والرهانات والرغبات المحلّية (أسامة المقدسي، ٢٠٠٥، ٢٦٠). وضمن هذا الإطار وقعت مذابح ١٨٦٠ في جبل لبنان، والاضطرابات في حلب حيث "سرت في صيف عام ١٨٦٠ رسائل مجهولة المصدر داخل متّحد المسلمين في المدينة (حلب) تدعو الشبّان منهم إلى الثورة على المسيحيين والانقضاض عليهم بقيادة مسلمي دمشق" (أدهم إلدم، ٢٠٠٤، ٢١٦). وانتهزت الدولة العثمانيّة هذه المذابح "لإظهار محاسن عدالة الإمبراطورية الحديثة والتزامها الإصلاحات والمساواة بين جميع الرعايا" (أسامة مقدسي، ٢٠٠٥، ٢٦٢). كما استغلّ القناصل الأوروبيون هذه الفرصة لتركيز نفوذهم ومن دونهم "لا يمكن تصوّر أي حرب وتاليا أيّ سلام" (أسامة مقدسي، ٢٠٠٥، ٢٨٥). ومن "بين سيل من الشائعات التي سرت كان ثمّة شائعات سمعها وأنكرها القنصل الفرنسي في بيروت...مفادها أن قنصلية فرنسا شرّعت حراك المسيحيّين وشجّعتهم عليه" (أسامة مقدسي، ٢٠٠٥، ٢٢١).

فُرض على المغرب الأقصى سنة ١٨٥٦ أي قبل سنة من كتابة عهد الأمان معاهدة بينها وبين بريطانيا. وتتشارك أهم فصول هذه المعاهدة مع فصول محوريّة وردت في عهد الأمان وخاصة منها ما يهتمّ بالتجارة وبتملّك الأجانب للأرض والعقّار. وفيها تعترف المغرب "بحريّة تنقّل الرعايا البريطانيين واستقرارهم بمختلف أرجاء البلاد المغربية... امكانية التدخّل في فضّ النزاعات القانونية كلّما اضطرّ الرعايا البريطانيون إلى المثول أمام القاضي"، و"من وجهة نظر بريطانيا وهي الدولة الأوروبية الوحيدة التي اتّخذت

مبادرات للقيام بالإصلاح في المغرب بين ١٨٥٥ و١٨٨٥، فإن المخزن مُطالب بضرورة السّماح للأجانب بالحقّ في ملكية الأراضي والعقّارات، غير أن السلطان لا يمكنه تقديم أيّ تنازل بخصوص هذه النقطة الحسّاسة جدًا دون أن يعرض بها سلطته إلى الخطر" (خالد بن الصغير، ٢٠١٤، ١٠٧- ١١٠). وخلال السنة ذاتها، أي ١٨٥٦، طُبّقت إصلاحات ببلاد الشّام أهمّها "المساواة في الحقوق والواجبات بين الطوائف المختلفة (من ضمنهم المسيحيين)" (عبد الله حنّا، ٢٠١٧، ٧٦١).

في ظلّ هذه السياقات نشأت فكرة الإصلاحات التي حملت في طيّاتها هدفين متباينين. أوّلا سعت دول المشرق والمغارب إلى تجنّب الاستعمار قدر الإمكان عبر تنبّي الإصلاحات سواء السياسيّة أو العسكريّة أو الثقافية والاجتماعيّة (ألبرت حوراني، ١٩٨٦). مثّلت هذه الإصلاحات ذاتها أداة أساسيّة لتسرّب المصالح الأوروبيّة سواء عبر المدوّنات القانونيّة المُشكّلة حديثا في البلدان العربيّة (الدستور، البرلمان، المجالس...) أو من خلال السّماح للأجنبي بتملّك الأرض وهذا هو ربّ رحى الصّراع. أي حيازة المنافع وأهمّها السماح للأوروبيّين بشراء الأرض والعقّار بحكم توفّر السيولة الماديّة ومقدّمة أساسيّة للاستعمار.

تشابكت فكرة الإصلاحات مع وعي بأهميّة "الآخر" عموما مع مساهمة ثابتة وراسخة وحيويّة من مسيحيّي العالم العربي، مع انحيازهم لمشروع الدولة القوميّة ذات السيادة على حساب المشروع الامبراطوري، لا تحيّزا ضدّ الدّين بل بحثا عن مشتركات جامعة للحكم وأهمّها الدستور ونظم الحكم الحديثة البعيدة عن كل تفرقة دينيّة أو عرقية. تولّدت في خضمّ هذه الرهانات ممارسات عديدة للظلم تجاه مسيحيّي الشرق. قاومت دول المشرق ذات الخلفيّة الامبراطوريّة الهجمة الأوروبيّة الناتجة أساسا عن المرحلة الثانية للرأسماليّة، وقد نتج عن ذلك مجازر الشّام (بيروت، دمشق) قُبيل وبُعيد ١٨٦٠. تلاقى في هذه المذابح أطماع أوروبا في النّفاذ إلى المشرق مع استخدام نظام الحكم الامبراطوري العثماني لنفس وسائل عمل الدولة القوميّة ذات السيادة، أي تعريف الآخر حسب عرقه ولغته مع العمل على وصم مسيحيّي الشرق بصور نمطيّة تحقيريّة وربطهم بالتآمر مع الأوروبيّين رغم عراقة الوجود المسيحي بالمشرق السابق لنشأة الإسلام نفسه.

نتج عن هذه الرهانات في خضمّ مجازر الشام نشأة نظام حكم هجين يجمع بين كل سلبيّات نظام الحكم الامبراطوري ومؤسّسة الدولة القوميّة ذات السيادة. أصبح أعوان الدولة العثمانيين سواء في المركز أو المحليّون يعتمدون على تعريف جغرافيّ ضيّق، ولغويّ وعرقي للناس، وهذا ما كان مرفوضا تاريخيّا في النظام الحكم الإمبراطوريّ، وفي الآن ذاته ترسّخ أكثر تعريف الآخر دينيّا وهذا الأمر كثيرا ما كان يُتجنّب وذلك بالحرص على استخدام مصطلح "الرعايا"، وهي كلمة حياديّة تجمع المسلم باليهودي والمسيحي. أصبحت الدولة العثمانيّة تدافع عن نفسها بنفس وسائل عمل مؤسسة الدولة القومية ذات السيادة، ولا نستغرب أن يُتّهم عدد من الفاعلين المحلّيين وأعوان الدولة العثمانية بالمشاركة في مجاوز ١٨٦٠ سواء لتأليب الرأي العام على الأوروبّيين أو لتصدير أزماتهم الداخليّة العاجزة عن منافسة الرأسماليّة الكاسحة الوافدة (سامي مروان مبيّض، ٢٠٢١).

الدول العربيّة زمن ما بعد الاستعمار

نشأت مؤسّسة الدولة القوميّة ذات السيادة خلال القرن ١٦ (هندريك سبروت، ٢٠١٧) ، ووصلت للعالم العربي بداية من القرن ١٩. تأسّس هذا المشروع الجديد على تعمّد نقض المرتكزات الأساسيّة لنظام الحكم الامبراطوري. تعتمد الامبراطوريّات على ثلاثة أعمدة حيويّة (هيرفريد مونكلر،

٢٠٠٨): عدم وجود الحدود الجغرافيّة الضيّقة واعتماد نظام التّخوم أي الحدود المتحوّلة والخاضعة لسياقات القوّة وظرفيّاتها وتوازنات النّفوذ. عدم الاعتماد على تعريف عرقي أو لغوي أو محلّي للسكّان، بل تعتمد الامبراطوريّة على تعريف دينيّ فقط وبرزت هنا مصطلحات من قبيل "بلاد الإسلام". وثالثا تعتمد الامبراطوريّات على مدوّنة تشريعيّة وقانونيّة واسعة وشاملة ذات هوامش كثيرة للمناورة والتأويل والاجتهاد. فقد اتّخذ القرآن كمصدر أساسيّ للتشريع، ثم مدوّنات الحديث ثمّ اجتهاد العلماء. وقد أسّس نظام الحكم الإمبراطوري لأهميّة، بل لضرورة، وجود المذاهب العديدة لتعدّد السياقات الحضاريّة للبلدان وتنوّع الثقافات (وائل حلاّق، ٢٠١٨).

سعت الدولة إلى نقض هذه المرتكزات الثلاثة عبر الاعتماد على ثلاثة عناصر أخرى مناقضة لها. راهنت أوّلا على الحدود القوميّة الدقيقة والمضبوطة. دعت ثانيا إلى تعريف دقيق للسكّان (فرنسي، إيطالي...) بعيدا عن كلّ تعريف ديني مع اعتماد لغة رسميّة وعادات وتقاليد محليّة وهذا ما حاولت أساسا الامبراطوريّات تجنّبه. سعت ثالثا إلى تأسيس مدوّنة قانونيّة جامعة تُطبّق على الجميع بعيدة عن كل تعريف ديني أو عرقي (الدستور).

اشتملت مؤسسة الدولة الحديثة في العالم العربي على منابع لظلم المسيحيّين. نشأت الدول الحديثة في العالم العربي مع استقلالها عن الاستعمار الأوروبي. عبّرت هذه المرحلة عن المرحلة الثالثة من عمر الرأسماليّة. انتهت المرحلة الثانية نهائيّا مع نهاية الحرب العالميّة الثانية وبالتالي بداية تحرّر الشعوب من الاستعمار بتحريض أمريكيّ واضح. احتاجت الرأسماليّة لوسائل عمل أخرى للمحافظة على وجودها وبرز هنا الرهان على اليد العاملة الرّخيصة، وهذا الأمر يساعد الرأسمالي على المناورة بين ثنائيّتي جودة/سعر Quality/price. ساهم الصعود الأمريكي وبروز الشركات العابرة للحدود في ترسيخ دعوة التخلّي عن الاستعمار (تقليصا من نفوذ أوروبا) وأهميّة الاستثمار في الدول غير الأوروبيّة، وبرز في هذا السياق مصطلح "العالم الثالث" (١٩٥٢) (٢٥- ٤ ١٩٨٦ ,Bernard Chantebout,). أُعيد مرّة أخرى إنتاج صور نمطيّة حول مسيحيّي الدول العربيّة لارتباطهم حضاريّا مع الغرب، وسعت الدول العربيّة لشيطنتهم سعيا لتغطية فشل في السياسات أو عدم توازن في المنافسة الاقتصاديّة العالميّة أو سعيا وراء أطماع. ولهذا ارتبط إنتاج الطائفيّة والهويّات ومُجمل الأفكار حول الاختلاف الديني بالمشرق مع فشل الدولة في القيام بواجبها الاجتماعي (عزمي بشارة، ٢٠١٨). بقي المسيحيّون في الوطن العربي ورقة رهان بين أصحاب النفوذ والمصالح في الغرب وبين الفاعل المحلّي.

نعيش اليوم المرحلة الرابعة من الرأسماليّة، وهي تتميّز بمرتكزات مهمّة وخطيرة. تُعدّ الصين الفاعل المؤثّر في هذه المرحلة. فقد اعتمدت على نظام رأسمالي هجين، تبنّت أهمّ مميّزات الرأسماليّة وأهم مميّزات الشيوعيّة. فالرأسماليّة تعتمد على مبادئ بديهيّة أهمّها عدم تدخّل الدولة في الاقتصاد، أما دولة الصين، فهي الفاعل الأساسي في اقتصادها. تدعو الرأسماليّة إلى عدم تدخّل الدولة في كتل الأجور وسياسات التأجير وعدم التلاعب بقيمة العملة، أما الصّين فهي المتحكّم الوحيد في هذه القطاعات. كما تتدخّل الدولة في مسألة الملكيّة الخاصّة واستثمار الشركات الصينيّة خارج حدود الوطن إلخ. في المقابل، استفادت الصين من أهم مميّزات الرأسماليّة وهي حريّة الاستثمار الخارجي وحيازة الأراضي والعقّارات واستقبال الاستثمارات الداخليّة والصراع على الأسواق والمواد الأوليّة، أي المرتكزات الثلاثة للرأسماليّة التي سبق أن ذكرناها في أوّل البحث. نتج عن

ذلك نشأة نظام رأسمالي هجين في الصّين، وخطره أنّه لم يوفّر فرص للتنافس متكافئة مع بقيّة دول العالم الصناعيّة. أصبحت الصّين عبر تحكّمها في أجور عمالها وقيمة العملة المستقطب الأوّل للاستثمارات والمصنّع الأقل كلفة لمجمل السلع المتداولة في العالم.

ما هو دور مجمل هذه السياقات في تأسيس علاقات مسيحيّة اسلاميّة عادلة؟

نطرح في هذا البحث فرضيّة أساسيّة وهو أنّ كل الأزمات التي عايشها العالم، ومن ضمنه العالم العربي، قُبيل وبعد سنة ٢٠١١ هي من نتاج الرأسماليّة الهجينة للصّين ورغبة الغرب في تعديل كفّة الميزان. وتميّزت مُجمل الصراعات من حينها بسعيها لاقتسام منابع الثورة والمنافع في العالم. وتبرز في هذا الإطار مرجعيّات نضاليّة أصيلة وهي أفكار أنصار البيئة وفلسفات الخضر، والفلسفات الجندريّة. تشتمل هذه الفلسفات على أهمّ أفكار نظام الحكم الامبراطوري والدولة القوميّة ذات السيادة المنحازة للإنسان. أوّلا تراهن هذه الأفكار على مسألة الأمن بداية من الانسان الفرد وصولا إلى الطبيعة وكل الكائنات الحيّة. ثانيا العدل: لكل انسان أن يتمتّع بمجموعة أساسيّة من الحقوق والواجبات. ثالثا: المساواة باعتبارها قيمة وجوديّة وحيويّة. رابعا: الحقّ في العيش باعتباره بداهة وجوديّة سواء العيش البيولوجي (الغذاء) أو العيش الصحّي والنظيف (الطبيعة)، وخاصّة حقّ النفاذ إلى هذا العيش (التعليم، الثقافة، التقليل من الأسعار...).

تتخلّل مجمل هذه الأفكار سرديّات سابقة طُرحت سواء في مرجعيّات الحكم الإمبراطوريّ أو الدولة القوميّة ذات السيادة وخاصّة في الأديان، فهل يرفض الإسلام مثلا مبادئ: الأمن، المساوات، العدل، والحقّ في العيش؟. ولكن الهدف من هذا المقال هو توضيح أنّ السياسات عادة ما تتشابك مع المصالح الاقتصاديّة، وهنا منبع الظلم الأساسي.

فقد سعينا في عملنا إلى ربط تحوّلات العلاقات الإسلامية/المسيحيّة بأعمار الرأسماليّة الأربعة. وقد نتج في كل مرحلة ممارسات عديدة من الظّلم، سواء تجاه المسيحيّين (مذابح، إنتاج صور نمطيّة...) أو تجاه المسلمين (استعمار...). توفّر أفكار الخُضر أو السرديّات الجندريّة مرتكزات أساسيّة للعيش مقلّصة إلى حدّ كبير تداخل السياسي مع المصالح الاقتصاديّة أوّلا، وثانيا تتقابل هذه الأفكار مع أهمّ أفكار نظام الحكم الامبراطوري والدولة القوميّة وخاصّة الدّين.

الخاتمة

تبيّن لنا من خلال هذا البحث أنّ المصالح الاقتصاديّة كانت حاسمة في اختلاق أزمات وصلت لحدّ القتل بين المسيحيّين والمسلمين. ولهذا راهن المقال على فرضيّة أساسيّة وهي أنّ الأديان والمدوّنات القانونيّة الانسانيّة تتشارك مع مفكّري الخضر والأطروحات المركزيّة للفكر الجندري في مجموعة حيويّة من الأفكار وهي التي يحتاجها اليوم المسلمون والمسيحيّون مثل العدل والمساواة والحقّ في العيش والأمن.

يمتاز فكر الخضر والفكر الجندري بأنّها توجّهات نشأت في السياق الغربي، أي على دراية كافية برهانات الرأسماليّة ومطامعها وأخطارها، ولهذا عدّت هذه التوجّهات الفكريّة ممارسات نقديّة جذريّة تجاه هذا التوجّه الاقتصادي. وقد حاولنا في هذا البحث أن نربط بين أعمار الرأسماليّة المختلفة وطبيعة التحوّلات التي ميّزت العلاقات المسيحيّة الاسلاميّة بداية من النصف الثاني من القرن ١٩ إلى اليوم. ولاحظنا أنّ مجمل الأزمات كانت لحظات تحوّل في عمر الرأسماليّة.

يكمن الحلّ في تحييد الأطماع الرأسماليّة ورهانات الفاعلين الاقتصاديّين في سبيل توفير سياق حضاري مناسب

لترسيخ علاقات مسيحيّة/اسلاميّة صحيّة وصادقة وصافية. وهذا الأمر يحتاج لجهاز مفاهيمي وحقول علميّة للتنظير والتفكير. ولهذا راهنّا على أفكار الخضر والفكر الجندري، لتشاركهم أوّلا مع أهمّ الغايات الدينيّة (العدل، الأمان، المساوات...) ولوعيهم بطبيعة التشكّل التاريخي للرأسماليّة وقدرتهم النقديّة والفكريّة.

المراجع:

إدهم إلدم/ دانيال غوفمان/ بروس ماسترز، المدينة العثمانية بين الشرق والغرب: حلب، إزمير وإسطنبول، تعريب: رُلى ذبيان، مكتبة العبيكان، الرّياض، ٢٠٠٤

أسامة المقدسي، ثقافة الطائفية: الطائفة والتاريخ والعنف في لبنان القرن التاسع عشر تحت الحكم العثماني، ترجمة: ثائر ديب، دار الآداب، بيروت، ٢٠٠٥

ألربت حوراني، الفكر العربي في عصر النهضة (١٧٩٨- ١٩٣٩)، ترجمة: كريم عزقول، دار النّهار للنشر، بيروت، ١٩٨٦

خالد بن الصغير، "الاستراتيجيات الاقتصادية والإصلاحات الليبرالية في مغرب ما قبل الاستعمار"، ضمن: الحركات الإصلاحيّة وإصلاح نظم الدّولة في بلدان المغارب خلال القرنين التاسع عشر والعشرين، إشراف: أوديل مورو، ترجمة: خالد بن الصغيّر، دار أبي رقراق، ٢٠١٤، صص.٩٧- ١١٥.

سامي مروان مبيّض، نكبة نصارى الشّام: أهل ذمّة السلطنة وانتفاضة ١٨٦٠، رياض الريّس للكتب والنشر، ٢٠٢١

عبد الله حنّا، "الطائفيّة والطبقيّة والوطنيّة في تاريخ سورية الحديث والمعاصر"، ضمن: المسألة الطائفية وصناعة الأقليّات في الوطن العربي (مجموعة مؤلّفين)، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة/بيروت، ٢٠١٧، صص.٧٤٧- ٧٩٨

عزمي بشارة، الطائفة، الطائفيّة، الطوائف المتخيّلة، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة/بيروت، ٢٠١٨؛ المسألة الطائفيّة وصناعة الأقليّات في الوطن العربي، مجموعة مؤلّفين، المركز العربي للأبحاث وصناعة السياسات، ٢٠٠٧

هندريك سبروت، الدولة ذات السيادة ومنافسوها: تحليل لتغيّر الأنظمة، ترجمة: خالد بن مهدي، مركز نماء للبحوث والدراسات، بيروت، ٢٠١٧

هيرفريد مونكلر، الامبراطوريّات: منطق الهيمنة العالميّة من روما القديمة إلى الولايات المتّحدة الأمريكيّة، ترجمة: عدنان عبّاس علي، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجيّة، أبو ظبي، ٢٠٠٨

وائل حلاّق، الشريعة: النظريّة، والممارسة، والتحوّلات، ترجمة: كيان أحمد حازم يحيى، دار المدار الإسلامي، بيروت، ٢٠١٨

Bernard Chantebout, Le Tiers monde, A. Colin, Paris, 1986

Leila Fawaz, An Occasion for war: civil conflict in Lebanon and Damascus in 1860, London: Centre for Lebanese studies and I.B, Tauris, 1994, p.228